الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
UniversiteAin Témouchent-Belhadj Bouchaib

مذكرة
مقدمة من أجل نيل شهـادة الـماستر

ميدان:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص:مالية المؤسسة

من طرف : مسعودي عبدالقادر
موسى بن ياسين حسام الدين بومدين

العنوان
أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة الزمنية (2004-2020)

تمت المناقشة: بتاريخ 07 جوان 2023، أمام أعضاء اللجنة الموالية :

العربي مليكة	**أستاذ محاضر –ب-**	**رئيسا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**
بن حدو امنة	**أستاذ محاضر –ب-**	**مشرفا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**
بن ميمون إيمان	**أستاذ محاضر –ب-**	**ممتحنا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أُفضِلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى إخوتي وأصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

مسعودي عبد القادر

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب....

موسى بن ياسين حسام الدين بومدين

شكر وتقدير:

الحمد والشكر لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد صلى الله عليه و سلم

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة الدكتورة **"بن حدو امنة"** لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى جهدها المبذول من تحفيز وتوجيهات سديدة ونصائح قيمة في سبيل حسن سير العمل.

كما نشكر كل أستاذ قدّم جهده و لم يبخل بعلمه من الطور الابتدائي إلى ما بعد التدرج، ونسأل الله من فضله أن يجعل لكل من ساندنا ولو بكلمة في ميزان حسناته.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى		الصفحة
الإهداء		
الشكر والتقدير		
قائمة المحتويات		II-III
قائمة الجداول والأشكال		VI-V
قائمة الملاحق		VII
مقدمة عامة		ب- د
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي		
تمهيد		02
المبحث الأول	عموميات حول الشمول المالي والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول	مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	03
الفرع الأول	نشأة الشمول المالي	03
الفرع الثاني	أهمية الشمول المالي و فوائده	05
الفرع الثالث	أبعاد و مؤشرات الشمول المالي	08
المطلب الثاني	مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	10
الفرع الأول	مفهوم النمو الاقتصادي	11
الفرع الثاني	أنواع النمو الاقتصادي و نظرياته	11
الفرع الثالث	مؤشرات و مقاييس النمو الاقتصادي	15
المبحث الثاني	الدراسات السابقة والقيمة المضافة	20
المطلب الأول	الدراسات السابقة	20
الفرع الأول	الدراسات باللغة العربية	20
الفرع الثاني	الدراسات باللغة الأجنبية	25
المطلب الثاني	ملخص عن الدراسات و الإضافة العلمية	28
الفرع الأول	ملخص عن الدراسات	28
الفرع الثاني	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	32
خلاصة		34

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر (2004–2020)		
تمهيد		36
المبحث الأول	دراسة تحليليق و صفية للمتغير و بناء نموذج الدراسة	37
المطلب الأول	دراسة تحليلية و صفية لمؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر	37
الفرع الأول	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر	37
الفرع الثاني	دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر	40
المطلب الثاني	النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة	41
الفرع الأول	نموذج الدراسة	42
الفرع الثاني	وصف متغيرات الدراسة	42
المبحث الثاني	خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر	43
المطلب الأول	اختبار جذر الوحدة Unit Root	43
الفرع الأول	دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى	44
الفرع الثاني	دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول	44
المطلب الثاني	تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	45
الفرع الأول	تقدير نموذج ARDL	45
الفرع الثاني	منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds	47
الفرع الثالث	تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM	48
الفرع الرابع	اختبارات صلاحية النموذج	49
الفرع الخامس	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test)	51
الفرع السادس	تفسير نتائج الدراسة	52
خلاصة		55
خاتمة عامة		57
قائمة المراجع		60
الملاحق		65
ملخص		

قائمة الجداول

والأشكال

والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أهم مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية	08
02-01	ملخص عن الدراسات السابقة	28
01-02	متغيرات دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي	42
02-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى	44
03-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول	45
04-02	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	46
05-02	نتائج اختبار testBounds	47
06-02	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	48
07-02	نتائج اختبار ثبات التباين	49
08-02	نتائج اختبار تجانس التباين البواقي	49
09-02	اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)	50

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أبعاد الشمول المالي	08
02-01	نظرة كينز إلى مكونات النمو الاقتصادي	14
01-02	تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	38
02-02	تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	39
03-02	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	40
04-02	درجة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة	47
05-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	50
06-02	اختبار الاستقرار الهيكلي	51

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار KPSS لنموذجين	65
02	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الأول لاختبار KPSS لنموذجين	66
03	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	67
04	نتائج اختبار bounds test	68
05	تقدير العلاقة في المدى الطويل و نموذج تصحيح الخطأ	68
06	اختبار ثبات التباين	68
07	اختبار تجانس التباين البواقي	68
08	اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)	69

مقدمة عامة

توطئة

في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام عالميا بمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، لهذا سارعت معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها إلى تبني استراتيجيات وسياسات وتدابير تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم المالية وتبعدهم عن التهميش المالي.

فمن خلال الحصول والاستفادة من الخدمات المالية سيتم تعبئة الادخار، الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وفي تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مختلف المناطق، وهذا ما سيترتب عنه نمو اقتصادي شامل يهدف إلى الحد من الفقر ومن الفروقات الاجتماعية.

حيث أكدت العديد من الدراسات مدا أهمية الشمول المالي على النمو الاقتصادي حيث قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع إستراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، والجزائر تعد من بين الدول التي تبذل جهودا لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

1. **إشكالية الدراسة:** ومنه تتبلور إشكاليتنا في السؤال التالي

ما هو أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى غاية 2020 ؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع من إشكاليتنا مجموعة من التساؤلات

- ما هي أهم مؤشرات وأبعاد الشمول المالي والفوائد المترتبة عنه ؟
- ما هي أهم مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي ؟
- ما هي أهم الدراسات التي عالجت إشكالية الشمول المالي والنمو الاقتصادي؟

2. **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- لا يوجد أثر لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ عرض أهم الدراسات التجريبية والتحليلية التي تناولت فحوى إشكالية موضوعنا؛
- ❖ تحليل مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري لمعرفة حجم التخصص أو التركز الذي تعاني منه؛
- ❖ تحليل الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ تبيان العلاقة التي تجمع بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيار هذا الموضوع لتوافقه مع تخصصنا الذي يدرس قضايا التمويل، وأيضا حداثته وخاصة في ظل ما يشهده العالم من ثورة تكنولجية خاصة في المجال المصرفي وخاصة في الجزائر حيث قامت السلطات بوضع خارطة لتعزيز الشمول المالي مثل تعميم الخدمات المالية الرقمية.

5. **حدود الدراسة:**

فيما يخص الإطار المكاني تعالج هذه الدراسة ظاهرة اقتصادية تتعلق بالجزائر أما الإطار الزماني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2020.

6. **المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:**

سنعتمد في هذه الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي بالفصل الأول وهذا لسرد الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أهم الدراسات التي عالجت إشكالية موضوعنا، واستخدام المنهج التجريبي والتحليلي في الجانب التطبيقي من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تربط كل من مؤشرات الشمول المالي مع النمو الاقتصادي. كما تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي من برامج Excel وبرنامج Eviews10.

7. **هيكل الدراسة:** للإحاطة بموضوع الدراسة فقد تناولنا فصلين مسبوقين بمقدمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية للشمول المالي والنمو الاقتصادي بتقسيمه إلى مبحثين حيث تم إعطاء صورة عامة حول ماهية النمو الاقتصادي والشمول المالي، ومن ثم عرض أهم مؤشرات قياسهم.

أما بالفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي تم عرض دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات الشمول المالي مع النمو الاقتصادي باستخدام أنموذج ARDL خلال الفترة (2004-2020) بالجزائر. وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للشمول المالي

والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات في مختلف الدول، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وذلك لبيان دوره المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد برزت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود، وبذلك ازداد التزام الحكومات لتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بالشكل الصحيح مع وضع تشريعات عادلة وشفافة بهدف حماية المستهلكين لها.

أما في الجزائر وكباقي الدول العربية تحاول السلطات العمومية ممثلة في بنك الجزائر تبني إستراتجية وطنية لتعزيز الشمول المالي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات لتجاوز المعوقات والتحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

و ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل يتمثل في:

- **المبحث الأول**: عموميات حول الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة سياسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة الأمر الذي جعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح وتأثيره على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

حرص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وكثير من المنظمات الدولية على ضرورة تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) والذي يدعو إلى منح الإهتمام المتزايد إلى قطاعات المجتمع كافة للمشاركة في الحصول على الحد الأدنى من الخدمات المصرفية والمالية لكافة أفراد المجتمع مع تقديم وإعطاء عناية خاصة ومتميزة للفئات والشرائح ذات الدخل المحدود وأصحاب المؤسسات الريادية الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل يحقق الكثير من المنافع ومصلحة المجتمع .[1]

أولا: نشأة الشمول المالي

أ_النشأة:

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي

[1] . د.صلاح الدين محمد أمين الإمام، د.صادق راشد الشمري، "الشمول المالي و الميزة التنافسية (تحارب محلية و دولية)"، دار اليازوري العلمية ، الأردن، 2020، ص11 .

في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.[2]

ب_تعريف الشمول المالي:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.[3]

[1] . سمير عبد الله و آخرون، "الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2016، ص15 .

[2] . نفس المرجع السابق.

[3] . قاسي يسمينة، مزيان توفيق، "دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة(دراسة تحليلية) "، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 5، العدد1، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص599.

كما عرف صندوق النقد العربي الشمول المالي على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتامين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية.[1]

"عرفه البنك الدولي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم المعاملات المدفوعات المدخرات، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة".[2]

كما عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) "على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[3]

يمكن تلخيص هذه التعريفات بأن الشمول المالي هو إمكانية حصول جميع الأفراد والمنشآت على الخدمات والمنتجات المالية التي يحتاجونها بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة.

ثانيا: أهمية الشمول المالي و فوائده

أ_أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:[4]

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى

[1] . نفس المرجع السابق ص600 .

[2] . أحمد خروبي لقواس ، "الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي (تجربة المملكة السعودية)" ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) الجزائر ، 2022 ، ص241 .

[3] . نفس المرجع ص242 .

[4] . د.صورية شنبي ،د.السعيد بن لخضر ،"أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) "،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 4 ، العدد1 ، 2019 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة /الجزائر ،ص107-108 .

الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000 امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛
- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20% ، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛
- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي

47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

ب_فوائد الشمول المالي:

الشمول المالي له فوائد عديدة من أهمها:[1]

- حماية المدخرات حيث إن أغلب مدخرات الطبقة البسيطة مبالغ ضئيلة عندما يعمهم الشمول المالي فعندها هذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها منازلهم البسيطة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للقيام بدورهم المنوط بهم في تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت قمة كوبنهاجن الاجتماعية لعام 1995 تعريف التنمية الاجتماعية بثلاث معايير أساسية وهي: الوئام بين الناس، القضاء على الفقر ، التوظيف.
- تحقيق الاستقرار المالي: حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي ، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعده مالياً، فيعمل الشمول المالي على الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الطبقة البسيطة وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات.
- الشمول المالي يمكن الطبقات البسيطة ومحدودة الدخل من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع.
- الشمول المالي يساعد على تتبع التدفقات المالية مما يؤدى إلى معاملات أكثر أمنا وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة.
- الشمول المالي يساعد على تسديد الفواتير ، ودفع الأجور بطريقه أكثر سهوله ويسر.

[1] . د.محمد محروس سعدوني، "الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "، جامعة المنوفية، كلية الحقوق الدراسات العليا و البحوث /مصر، ص16-17 .

- ويكون للشمول المالي آثاره الإيجابية على القطاع المصرفي في تنويع الأصول والمنتجات التي يصدرها، وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات ضخمة للمؤسسات المالية بشكل يفيد في التحليل عند طرحها منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

ثالثا: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي

أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي:[1]

- ✓ الوصول إلى الخدمات المالية
- ✓ استخدام الخدمات المالية
- ✓ الجودة في إنتاج و تقديم الخدمات (GPFI,2016)

الشكل رقم (01-01): أبعاد الشمول المالي

المصدر: بشار أحمد العراقي، سمير فخري النعمة، **المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية**، ص186، 2017 .

والجدول التالي (رقم 01-01) يوضح أهم مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية:[1]

[1] . بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، "الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية " ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان-أربيل في العلوم الإدارية و المالية /العراق،27-28 جوان 2018، ص106 .

الفئات	المؤشرات	الأبعاد القياسية
عملاء البنك البالغين (الأفراد) حسابات الإيداع	% من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار
حسابات الائتمان (الأفراد)	% من البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين
حسابات الإيداع للشركات	%من الشركات الصغيرة و المتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	عدد حسابات الإيداع للشركات الصغيرة و المتوسطة / إجمالي عدد الشركات
حسابات الائتمان للشركات	%من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة غير المسددة / إجمالي عدد القروض القائمة
عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع لكل 100 ألف من السكان البالغين
عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف المنتشرة في المناطق	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البالغين
نقاط الخدمة أو البيع	عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل 100ألف من السكان البالغين

[1] . د.عادل عبد العزيز السن، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الدول العربية القاهرة /مصر، 2019، ص22-23.

المعاملات المالية غير النقدية	**1**. التحويلات المالية **2**. الشيكات **3**.بطاقات الائتمان credit card **4**.بطاقات الخصم Debet card **5**.بطاقات الخصم المباشر ATM	**1**.نسبة العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية أو دولية **2**.عدد الشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين **3**.عدد بطاقات الائتمان لكل 100 ألف من السكان البالغين **4**.لكل 100 ألف من السكان البالغين **5**.عدد ATM لكل 100 ألف من السكان البالغين
المعاملات عبر الهاتف المحمول	إنتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين .

المصدر: د.عادل عبد العزيز السن، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، ص22.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر.[1]

[1] . جلال خشيب، "النمو الاقتصادي" ، شبكة الألوكة، موقع إلكتروني، 2014، ص02.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يقيس النمو الاقتصادي بأبسط عباراته "تغير مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)أو الدخل خلال فترة زمنية معينة": على سبيل المثال السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، إن النمو الاقتصادي يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) التي تقيس تطور مستوى المعيشة. نعم يقيس النمو الاقتصادي تطور مستوى معيشة بلد ما خلال فترة زمنية محددة، ما يعني بزيادة نصيب الفرد من GDP تزداد الرفاهية الاقتصادية: تحقق البلدان الأكثر ثراء تلك البلدان ذات أعلى نصيب فرد من (GDP) رفاهية مادية أعلى في المتوسط من البلدان الفقيرة، كما يتمتع سكانها بمستويات أعلى من الاستهلاك، زيادة الأمن الغذائي، حماية أكبر من الأمراض والكوارث البيئية . عادة ما يستخدم الاقتصاديون مؤشرات GDP الحقيقي ونصيب الفرد من GDP الحقيقي بغية إجراء مقارنات حول الأداء الاقتصادي، مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية بين البلدان. هنا يعرف النمو الاقتصادي أنه "التغير المئوي السنوي لـ GDP الحقيقي": إذا أردنا قياس مدى سرعة توسع الاقتصاد الإجمالي، يعبر النمو الاقتصادي هنا عن تلك الزيادة الحاصلة في GDP الحقيقي، في حين يعكس نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي (نمو GDP الحقيقي أسرع من النمو السكاني) مدى تطور متوسط مستوى معيشة بلد ما.[1]

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي و نظرياته

أ_أنواع النمو الاقتصادي:[2]

1. **النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive)**: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.
2. **النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive)** : يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.

ب_نظريات النمو الاقتصادي:

[1] . أمين حواس، "نماذج النمو الاقتصادي"، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021، ص24-25 .

[2] . فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلد 17، عدد خاص ،الجزائر، ص128، 2020 .

I. النظرية الكلاسيكية للنمو Classical Theory: يعتبر كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالثوس أساس هذه النظرية بالإضافة إلى جون ستيوارت ميل. حيث يمكن القول أن علم الاقتصاد قد بني على أيدي هؤلاء الاقتصاديين الكبار، حسب مفهوم هذه النظرية فإن النمو الاقتصادي مستمد من عامل الأرض التي كانت متاحة للجميع آنذاك حيث لا يمكن مضاعفة إنتاج الأرض إلا من خلال زيادة حجم العمل المرتبط بزيادة عدد السكان وهذه العوامل هي التي تتحكم بمستوى الأجور التي يحصل عليها العمال حيث تتراوح عند حدود الكفاف (الدخل الكافي كي يتمكن المرء من توفير الحد الأدنى من المعيشة)، وكلما زاد الطلب على العمل لأجل استغلال مساحة أكبر من الأرض يرتفع مستوى الأجور وهذا يعني تحسن المستوى المعيشي والصحي وانخفاض معدل الوفيات الذي يقود إلى زيادة حجم السكان والقوى العاملة. إن النظرية الكلاسيكية كان لها وجهان، وجه متفائل يمثله آدم سميث وآخر متشائم يمثله مالثوس، حيث يرى سميث في زيادة عدد السكان توسعا في حدود إمكانات الناتج وانطلاق عملية النمو، أما مالثوس يرى في زيادة عدد السكان كابحا أساسيا لعملية النمو حيث يتزاحم الناس على مقدار محدود من الأرض وإنتاج محدود من الغذاء والألبسة.[1]

II. النظرية الكينزية The Keynesian Theory: استطاع الاقتصادي الإنكليزي المعروف جون ماينرد كينز أن يطور نظريته الاقتصادية مؤكدا على أهمية الطلب الكلي الفعال في تحريك النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأجور سوف لن يقود إلا إلى مزيد من البطالة وانخفاض في الأجور وصولا إلى مستويات متدنية في الإنتاج والوقوع في دوامة الركود.

إن واحدة من أكثر نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية والكينزية هو في موقف عرض وطلب النقود ، حيث وضعت النظرية الكلاسيكية ثقلها في معادلة (فيشر) الشهيرة والتي عرفت فيما بعد بمعادلة التبادل وهي:

$$MV = PT$$

حيث M تمثل كمية النقود في التداول و V تمثل سرعة الدوران أما P فيمثل المستوى العام للأسعار و T يعبر عن الحجم الكلي للمبادلات أو الناتج. الفروض الأساسية التي قامت عليها هذه المعادلة

[1] . د.علاء الدين جعفر محمد علي ، "النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية و القرآن الكريم" ، ثائر جعفر العصامي الفنية الحديثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، العراق ، 2011 ، ص 15 .

ولا سيما عند بقاء سرعة تداول النقود ثابتة والحجم الكلي للمبادلات ثابتا أيضا فإن المستوى العام للأسعار يرتفع أو ينخفض مع زيادة أو نقصان كمية النقود المتداولة. أما في النظرية الكينزية فإن الأثر الأولي المترتب على زيادة كمية النقود يكون بانخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى رفع معدل الاستثمار وعن طريق الأثر المضاعف تحصل زيادة في الدخل والناتج.[1]

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر "آلية المضاعف" والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، ولزيادة الطلب على السلع الرأسمالية فإن كينز ينصح بما يلي:[2]

*عند حدوث بطالة يجب إحداث مشروعات استثمارية من طرف الدولة توظف فيها جزء من البطالين.

*أن تخفض الدولة سعر الفائدة حتى تشجع المؤسسات على الاقتراض والقيام بالاستثمارات.

*الاهتمام بالاقتصاد الكلي (Macro Economie) عكس ما تطرق إليه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.

*مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل، الدخل)، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي. (Say) المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال الذي عرفه على أنه"الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك، والتراكم والقصور أو الضعف الذي مر به النظام الرأسمالي أدى إلى حدوث المشكلة".

*الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس الكلاسيك الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

[1] . نفس المرجع ص 17 .

[2] . أمين الله بوعلام، "السياسات الديموغرافية و النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي (معسكر)، الجزائر، 2019/2018، ص87 .

*إن النمو الاقتصادي يحفز بالطلب؛ ويكبح بالادخار واهتم بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي الوطني واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو وهو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك.

*زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مهمة للناتج والدخل على المدى القصير، حيث أن الاستثمار المرتفع جدا لا يزيد فقط من الطلب الكلي، بل يزيد من الدخل ويؤثر بطريقة غير مباشرة في زيادة الطلب الاستهلاكي.

*التوازن في سوق السلع والخدمات أي المساواة بين الاستثمار والادخار($I = S$) وفيما يلي نلخص ما جاء به كينز: **الشكل رقم (01-02): نظرة كينز إلى مكونات النمو الاقتصادي**

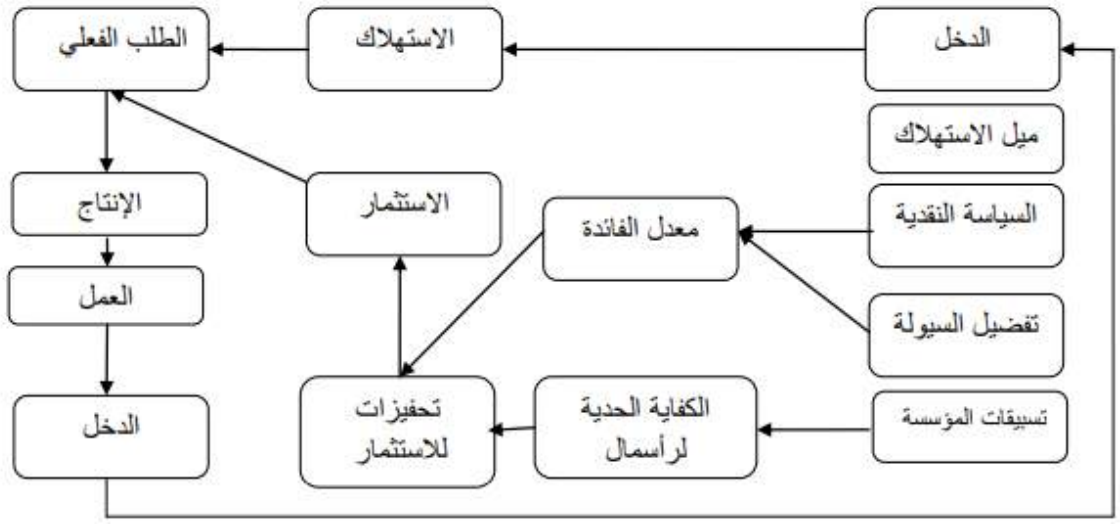

المصدر: أمين الله بوعلام، **"السياسات الديموغرافية و النمو الاقتصادي في الجزائر"**، ص88، 2019/2018

III. **نظرية النمو الحديثة:** تطرقت هذه النظرية على أن النمو لا يعتمد على عاملي العمل ورأس المال التقليديين بل إن النمو مبني على المعرفة (Knowledge) والاستثمار في رأس المال البشري، بناء على ذلك وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات. فمثلا ركز بول رومر (Paul Roemer) على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز روبرت لوكاس (Robert Lucas) على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز روبرت بارو على البنى التحتية والنفقات الحكومية و ركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية التوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان قد يسهمان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. هذا ويشيروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني. كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة.[1]

و منه نستخلص أهم مميزات نظرية النمو الحديثة:[2]

1. البحث عن تفسير لوجود زيادة في عوائد الحجم.
2. أن للتقدم التكنولوجي دورا مهما وبارزا في هذه النظرية.
3. الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية لعناصر الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الإنتاج.

ثالثا : مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي

يمكن حصر هذه المعايير والمقاييس في ثلاث معايير رئيسية:[3]

أ. **معايير الدخل.**

ب. **المعايير الاجتماعية.**

ج. **المعايير الهيكلية.**

1/– معايير الدخل:

تتكون معايير الدخل على معايير فرعية:

- **معيار الدخل الكلي:**

[1] . حسين علي عويش محمد الشامي، "تحليل العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص95.

[2] . نفس المرجع ص96.

[3] . محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية(المفاهيم و الخصائص–النظريات الاستراتيجيات–المشكلات)"، الناشر:مطبعة البحيرة، مصر، أكتوبر 2008، ص103–108.

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني النمو اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل "لا يعني" تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض السكان وكذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

- **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:**

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

- **معيار متوسط الدخل الحقيقي:**

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام تمثل الدخل الحقيقي للفرد، كما أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرقات التي يحسب على أساسها.

يعتقد الأستاذ Charles kindle Berger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق.

وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لان الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط كالآتي:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

2/-المعايير الاجتماعية:[1]

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة، ومن ثم الجانب الاقتصادي، ومن أهم المعايير والمؤشرات:

- **المعايير الصحية:**

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

- **المعايير التعليمية:**

إن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا وإن هذا الضرب من الاستثمار (الاستثمار البشري) يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل.

- **معايير التغذية:**

إن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع:

أ- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

ب نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

[1] . محمد عيسى إبراهيم عبد الله، "محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2019، ص18-20.

- **معايير نوعية الحياة المادية: the physical quality of life index**

ما نحن بصدده هو معيار نوعية الحياة المادية والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية.

ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

أ- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).

ب معدل الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للصغار).

ج- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

1- يتم جمع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.

2- يتم إعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.

3- يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب في كل دولة، فنحصل على معيار نوعية الحياة المادية، ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد أيها أكثر تقدما مقارنة بالدول الاخرى.

- **دليل التنمية البشرية human development index**:

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1995 ويعد من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية وهي:

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، يتكون بدوره من معيارين جزأين وهما معرفة القراءة والكتابة بوزن (2/3) ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي(1/3).

ج- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقاً للخطوات التالية:

1- يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

2- يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة كما يلي:

أ- دليل العمر المتوقع (ق)= متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم / الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

ب- دليل التحصيل العلمي، ويتكون من جزأين

دليل معرفة القراءة الكتابة =

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم / الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى للمعرفة القراءة والكتابة في العالم ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي (2/3)

دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

. ويعطي هذا الدليل وزن نسبي (1/3).

دليل التحصيل العلمي (ع) =(دليل معرفة القراءة والكتابة × 2) +(دليل متوسط عدد سنوات الدراسة ×1) / 3

ج- دليل متوسط الدخل (ل) =

متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

3- يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر.

دليل التنمية البشرية في الدولة (ت) = $\frac{ق+ع+ل}{3}$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد، وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

تصنف الأمم المتحدة الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أ- دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة (ت) ≥0.8 .

ب- دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون 0.5 ≤ ت<0.8 .

ج- دوا ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة ت< 0.5 .

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

3/-المعايير الهيكلية:[1]

أ- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

ج - نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وهذا بهدف معرفة المتغيرات المعتمد عليها والنماذج القياسية المستخدمة، إضافة إلى نتائج هذه الدراسات، ثم عرض ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتطرق إلى أهم الدراسات التي لها صلة بموضوعنا

أولا: الدراسات باللغة العربية

رسول حميد، مولوج رمضان، (2023): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019، تم استعمال المنهج الوصفي والتحليلي والتجريبي مع استعراض تطور بعض مؤشرات الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر وفيليبس كبيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) ،المتغيرات

[1] . نفس المرجع، ص22 .

المستعملة هي الناتج المحلي الإجمالي، المقترضون من البنوك التجارية لكل100ألف بالغ، ماكينات الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ حيث كشفت النتائج المتحصل عليها أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل.[1]

محمد عبد العظيم، (2022): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(1980-2020)، إذ تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، استخدم مؤشر العمق المالي في هذه الدراسة والمتغيرات تم استخلاصها في دالة كوب-دوجلاس التي يعبر عليها بالصورة الرياضية لتالية:

$$\Upsilon_\tau = A\, K_\tau^\alpha\, L^\beta\, M_\tau^\gamma$$

توضح Υ_τ النمو الاقتصادي (يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، A ترمز إلى المستوى التكنولوجي(وهو ثابت)، وتعبر K عن التراكم الرأسمالي، وتشير L إلى قوة العمل، وα تشير إلى معامل مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال، β تشير إلى معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل، أما M فيمثل الشمول المالي. وتم اختبار مدى صحة هذه الفرضية بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة وإجراء اختبار مدى صحة الفرضية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن اتجاه السببية بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل من الشمول المالي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الشمول المالي الحقيقي، اقترح الباحث بعض التوصيات متمثلة في: تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويؤدي بدوره لنمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، تطوير البنية التحتية، زيادة مستويات المنافسة المالية، الاستمرار في تطوير بيئات الأعمال: ممثلا في مؤشر مناخ الأعمال والذي يرتبط ارتباطا طرديا مع الشمول المالي، الاستمرار في زيادة مستويات التثقيف المالي.[2]

بن منصور نجيم، (2022): هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019. تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والنموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على

[1] . رسول حميد، مولوج رمضان، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (2004-2019)"، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد: 07، العدد: 01، جامعة البويرة/الجزائر، 2023.

[2] . محمد عبد العظيم أحمد محمد، "العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد: 17، العدد: 01، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية/مصر، 2022.

البيانات المقطعية PANEL ARDL. تستخدم الدراسة تحليل المركبات الأساسية في تحديد مؤشر الشمول المالي المعتمد على عدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة لكل 1000 كم^2، وعدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ؛ والناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي. كما تستخدم الدراسة متغيرات الاستثمار، وعدد السكان وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تحكم النتيجة الرئيسية لهذا البحث هي وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة أين كانت الاحتمالية معنوية أقل من 5% حيث أن التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بـ 2.7 نقطة في حين أن اختبار السببية في الأجل القصير والأجل الطويل أثبت أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. من خلال هذه النتائج المسجلة، يستوجب من دول شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وضع ضمن إستراتيجيتها التنموية تعزيز مؤشر الشمول المالي في المنطقة بأبعاده المختلفة، بداية بمراجعة منظومتها البنكية والمالية بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحالي، سواء من حيث التنظيم أو التشريع، حتى تتوفر الحماية والثقة عند الشعب والمؤسسات المالية والبنكية على حد سواء، بعث روح المنافسة بين هذه الأخيرة (المؤسسات المالية والبنكية) حتى تكون بذلك خدمات مالية بأقل تكلفة، وحثها على الانتشار الجغرافي من خلال زيادة عدد فروعها في البلد رفقة زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي، دون أن ننسى دعم المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتذليل جميع العقبات والعراقيل التي تحد من نشاطها ورقيها[1].

نيد صفاء، (2022): هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)، المتغيرات المستخدمة تمثلت في المتغير التابع الخاص بالنمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي المتمثلة في المؤشر المركب لتوافر الخدمة المصرفية(عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ)، المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية (نسبة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي). للوصول إلى الهدف الذي ترمي إليه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد OLS. توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10% بين مؤشر توافر الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر

[1] . بن منصور نجيم، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 18، العدد: 28، جامعة محمد بن أحمد وهران2/الجزائر، 2022.

خلال الفترة 2004-2019، وجود أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10 % بين مؤشر استخدام الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة. وهذه بعض التوصيات التي تم طرحها من طرف الباحث: وجوب إعداد بنك الجزائر لإستراتيجية فعالة تتماشى مع متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر يستهدف من خلالها فئة الشباب، والالتزام بها، والعمل على تنفيذها. العمل على زيادة معدل الانتشار البنكي (الكثافة المصرفية) في مختلف أنحاء الوطن بغية تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة وجودة مقبولة.[1]

ناصر صلاح الدين غربي، (2022): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة القائمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (1990-2019) باستعمال البيانات المقطعية ونموذج ARDL، حيث اعتمد على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في مؤشر الوصول للخدمات المالية (FI)، الناتج الداخلي الخام (GDP)، ومؤشر التطور المالي (FD)، مؤشر إجمالي الاستثمار (INV). توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي لا في المدى الطويل ولا القصير، وهذا معناه أن مستوى الشمول المحقق في دول العينة لم يبلغ بعد مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين التطور المالي والشمول المالي، مما يدل على أن الشمول المالي المحقق في دول العينة لم يؤدي إلى تحسن مستوى التطور المالي فيها، كما قام الباحث بإدلاء بعض التوصيات لأجل تحسين مستوى الشمول المالي لكل من الجزائر، تونس والمغرب المتمثلة في الاستثمار على التثقيف المالي ومحو الأمية المالية مع ضرورة تعاون البنوك والمؤسسات المالية والسلطات النقدية في هذا المجال، تسطير خطة عمل واضحة وإستراتيجية قوية من طرف السلطات النقدية في الدول المعنية في مجال الشمول المالي، تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية مع تخفيض تكاليف الحصول على الخدمات المالية، تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية خاصة في المناطق الريفية، تحفيز المؤسسات المالية على تبني الحلول الذكية والتكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية من أجل درجة شمول أفضل وتخفيض التكاليف، سن القوانين التي من شأنها حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية في تعاملاتهم المالية من أجل رفع ثقتهم في القطاع المالي، الترخيص للمؤسسات الناشئة التي تمارس نشاط التكنولوجيا المالية من أجل تعزيز الشمول المالي وتوفير حلول ذكية وبديلة في التمويل على غرار الدول المتقدمة، العمل على تطوير نشاط البنوك

[1] . نيد صفاء، "تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مجلة –دراسات اقتصادية–، المجلد: 16، العدد: 02، جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، 2022.

الإسلامية لأنها قادرة على المساهمة في تعزيز الشمول المالي في هذه الدول، بالنظر إلى خلفياتهم الدينية، بحيث هناك جزء كبير يفضل الاستبعاد المالي على التعامل بالمنتجات المالية التي لا تتوافق مع معتقداتهم الدينية.[1]

حسن أمين محمد محمود، (2020): تهدف الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1995-2018)، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي مع توظيف معادلتين باستخدام منهجية ARDL، المتغيرات المستخدمة تمثلت في: حجم الودائع الجارية للقطاع العائلي بالبنوك التجارية، حجم القروض المستحقة لنفس القطاع، نسبة صافي الإقراض/الاقتراض، متوسط نصيب الفرد من الدخل، حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، عدد الفروع للبنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي.

وتظهر نتائج التقدير: (1) وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي (متمثلة في ودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية والنمو الاقتصادي، (2)أنه على المدى القصير، توجد علاقة طردية معنوية بين كل من مؤشرات الشمول المالي (القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية وودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي، (3) بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، فقد اتضح أنه على المدى الطويل توجد علاقة طردية ومعنوية تربط بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات العمق المالي (حجم) الائتمان للقطاع الخاص وعدد ماكينات الصراف الآلي، (4) بالنسبة للأجل القصير، فقد ثبتت العلاقة الطردية والمعنوية بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل وبين المتغيرات الثلاثة للعمق المالي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز وترسيخ الشمول المالي في مصر من خلال محو الأمية المالية، وحماية العملاء، وتوفير الخدمات المالية للمناطق التي ينتشر فيها القطاع العائلي، وإشراك ذوي الدخول المنخفضة في الخدمات المالية الرسمية خاصة عبر منتجات التمويل متناهي الصغر.[2]

نبيل بهوري، (2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه في الدول العربية من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وآليات تحقيقه والتعرف على معايير الشمول المالي، ومن ثم التطرق لسبل تعزيز مفهومه والدور المصرفي في

[1] . ناصر صلاح الدين غربي، "دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد: 07، العدد: 01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)، 2022.

[2] . حسن أمين محمد محمود، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية (JCES)، المجلد: 11، العدد: 02، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية/مصر، 2020.

تحقيق الشمول المالي في الدول العربية وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على التحديات والفرص التي تواجه تحقيقه في الدول العربية وسبل تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية الكافة فئات المجتمع، وبيان أثر الشمول المالي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، استنتجت الدراسة إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق.[1]

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

BENHADDOU et al(2022): سعت هذه الدراسة لمعرفة تأثير الشمول المالي (FI) على النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا (الجزائر – المغرب – تونس – مصر – ليبيا) ، على المدى القصير والمدى الطويل ، بناءً على البيانات السنوية التي تغطي الفترة 2000–2020.وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي باستخدام البيانات المقطعية عن طريق مقدر PMG. اعتمد الباحثين على مجموعة من المتغيرات المفسرة للشمول المالي منها فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي، الأموال المودعة في البنوك والمقترضون من البنوك التجارية. في حين تم قياس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي GDP

أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (–0.964). يشير هذا إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. كشفت تقديرات PMG أيضًا عن وجود تأثير سلبي للأموال المودعة في البنوك (–0.396) عند 1٪ في الجزائر ؛ والمغرب بـ (–0.728). والتأثير الإيجابي لفروع البنوك التجارية (CBB) وماكينات الصرف الآلي (ATM). وخلصت الدراسة إلى أن عدم توافر الخدمات المصرفية والمالية ، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية ، وقلة الاستفادة منها، يتسبب في إحداث خلل كبير في النمو الاقتصادي.[2]

BELHIA and TCHIKO(2022): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر محددات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة (تايلاند، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الهند، الأرجنتين)،

[1] . نبيل بهوري، "الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه–دراسة حالة الدول العربية–"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 10، العدد: 03، جامعة خميس مليانة/الجزائر، 2019.

[2] . Amina BENHADDOU et al, "Financial Inclusion and Economic Growth in North African Countries: An Empirical Study (2000-2020)", International Conference on: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability: Development Challenges and Prospects, University of Abou Bekr Belkaid Tlemcen– ALGERIA, September 28/29, 2022

بالاعتماد على البيانات السنوية التي تغطي الفترة (2004-2020)، من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي و التجريبي باستخدام PMG/ARDL . حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تعكس الظاهرة الاقتصادية المدروسة منها فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الآلي، الأموال المودعة في البنوك والناتج المحلي الإجمالي GDP. أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ كان سالب ومعنوي (0.675864-)، ويشير هذا إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين النمو الاقتصادي ومحددات الشمول المالي. وكشف التقدير أن أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بنسبة 0.343370% و 0.833304% بينما ارتبط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية بعلاقة عكسية 0.481430-%.[1]

Yan Shen, Hu, Hueng(**2020**): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الشمول المالي الرقمي في 105 دولة، بعد ذلك تم دراسة العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات والتقنيات المكانية ل86 دولة مجاورة، المتغيرات المستخدمة في هذه الورقة البحثية تمثلت في: فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ ولكل 1000كلم^2، ماكينات الصراف الآلي لكل 100000بالغ ولكل 1000كلم^2، نسبة الحسابات في المؤسسات المالية(15 عام فأكثر)، نسبة ملكية بطاقات الخصم(15 عام فأكثر)، معدل التعليم العالي، نسبة المدخرات(15 عام فأكثر). تم استخدام نموذج Dubin المكاني، توصلت نتائج البحث إلى أن الشمول المالي الرقمي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي وله آثار مكانية غير مباشرة على البلدان المجاورة.[2]

Emara, Noha and El Said (2019): هدفت هذه الورقة البحثية على دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في بلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفترة (1965-2016)، باستخدام عدد من مقاييس الشمول المالي التي تغطي وصول الأسر والشركات إلى التمويل تمثلت في عدد الحسابات المصرفية (لكل 1000 من السكان البالغين) والحسابات المصرفية للشركات، عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي (لكل 100000 شخص)، نسبة الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمارات، نسبة الشركات التي تستخدم القروض المصرفية لتمويل رأس المال العامل. تم استعمال

[1] . BELHIA and TCHIKO , "**Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries: A dynamic Panel Data Approach"**, International Conference on: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability: Development Challenges and Prospects, University of Abou Bekr Belkaid Tlemcen– ALGERIA, September 28/29, 2022.

[2]. Yan Shen , Wenxiu Hu, C.James Hueng, "Digital Financial Inclusion and Economic Growth: A Cross-country Study", International Conference on Identification, Information and Knowledge in the internet of Things,2020.

المنهج الوصفي التجريبي ونموذج اللوحة الديناميكية لنظام GMM، توصلت النتائج إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المختارة، أن الشمول المالي الذي يقاس بمؤشر الوصول المالي للأسرة له تأثير إيجابي وهام من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكنه يتطلب أنظمة إشرافية وتنظيمية مع دعم سيادة القانون والاستقلال القضائي.[1]

Samuel Stephen WAKDOK(2018): الهدف من هذه الورقة البحثية هو التأكد من تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا لفترة (1990-2014)، تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي. المتغيرات تمثلت في: العمق المالي مثل النقد الواسع و الائتمان للقطاع الخاص، وديعة قروض الريف ونسبة السيولة للبنوك التجارية. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لاختبار الفرضيات، تم إنشاء ثلاث نماذج وشملت مصادر البيانات إصدارات مختلفة من النشرات الإحصائية للبنك المركزي النيجيري والمكتب النيجيري للإحصاء وشركة نيجيريا للتأمين على الودائع، بالنسبة لنتائج نموذج تصحيح الخطأ الأول فهي تصور علاقة إيجابية وهامة بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي ونتائج النموذج الثاني كذلك تصور علاقة إيجابية نفسها نفس النموذج الثالث وبالتالي تم استنتاج أنه للشمول المالي تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في نيجيريا للمدى الطويل.[2]

Dai-Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan،(2018): الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، تحاول الدراسة اختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول العينة، المدروسة عينة الدراسة تتكون من 55 دولة (دول منظمة التعاون الإسلاميOIC) متغيرات الدراسة هي عدد الصرافات الآلية لكل 100000 فرد بالغ، فروع البنك بالنسبة لكل 1000 فرد بالغ، وحسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 فرد بالغ، والمقترضين من البنك التجارية لكل 1000 فرد بالغ، حجم أقساط التأمين على الحياة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الطرق الإحصائية المستعملة تتمثل في منهجية شعاع الانحدار الذاتي لمعطيات السلة VAR، توصلت الدراسة إلى هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات التي تمثل الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة، لكن مع الإشارة إلى اختلاف مستويات الشمول المالي بين دول العينة وراجع إلى عدة اختلافات قائمة بين دول منظمة التعاون

[1] . Emara, Noha and El Said, Ayah, "Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries", Rutgers University, City University London, 2019.

[2] . Samuel Stephen WAKDOK, « The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis", International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, volume:05, Issue:02, 2018.

الإسلامي والتي تتعلق بمستوى التدين ومعدل الأمية، ومعدل الفائدة، مساواة بين الجنسين، مستوى الدخل، ورسم السياسات.[1]

المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة و الإضافة العلمية

أولا: ملخص عن الدراسات السابقة

الجدول(01-02): يوضح ملخص عن الدراسات السابقة

الاسم	العنوان	العينة	المنهج و النموذج	النتائج
رسول حميد، مولوج رمضان	أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (2004-2019)	الجزائر (2004-2019)	ARDL الوصفي التحليلي التجريبي	كشفت النتائج المتحصل عليها أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل.
محمد عبد العظيم أحمد محمد	العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في مصر	مصر (1980-2020)	VECM الاستقرائي	اتجاه السببية بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه في الأجلين القصير و الطويل من الشمول المالي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الشمول المالي الحقيقي.
بن منصور نجيم	أثر الشمول المالي على النمو	(الجزائر، تونس، المغرب، مصر)	ARDL التحليلي الوصفي التجريبي	وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي

[1] . Dai-Won Kima , Jung-Suk Yub , M. Kabir Hassan, "Financial inclusion and economic growth in OIC countries" , Research in International Business and Finance Volume 43, January 2018

	الاقتصادي في دول شمال إفريقيا	(2004-2019)		والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة أين كانت الاحتمالية معنوية أقل من 5% حيث أن التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بـ 2.7 نقطة في حين أن اختبار السببية في الأجل القصير و الأجل الطويل أثبت أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
نيد صفاء	تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2004-2019)	OLS التحليلي الوصفي التجريبي	وجود أثر ايجابي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10% بين مؤشر توافر الخدمات المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019، وجود أثر ايجابي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10 % بين مؤشر استخدام الخدمات المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة.
ناصر صلاح الدين غربي	دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في	(تونس، المغرب، الجزائر) (1990-	البيانات المقطعية و نموذج ARDL	عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي لا في المدى الطويل

	دول المغرب العربي(تونس، المغرب، الجزائر)	2019)		و لا القصير، و هذا معناه أن مستوى الشمول المحقق في دول العينة لم يبلغ بعد مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي لهذه الدول.
حسن أمين محمد محمود	أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر	مصر (1995-2018)	ARDL التحليلي الوصفي التجريبي	وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي، أنه على المدى القصير، توجد علاقة طردية معنوية بين كل من مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي.
نبيل بهوري	الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه- دراسة حالة الدول العربية-	الدول العربية	الوصفي التحليلي	الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق و بهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية و القانونية التي تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق.
BENHADDOU et al	تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا (الجزائر – المغرب – تونس – مصر – ليبيا)	الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ليبيا (2000-2020)	PMG/ARDL التحليلي التجريبي	أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (-0.964). يشير هذا إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. كشفت تقديرات PMG أيضًا عن وجود تأثير سلبي للأموال المودعة في البنوك (-0.396)

				عند 1٪ في الجزائر ؛ والمغرب بـ (-0.728). والتأثير الإيجابي لفروع البنوك التجارية (CBB) وماكينات الصرف الآلي (ATM).
BELHIA and TCHIKO	أثر محددات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة (تايلاند، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الهند، الأرجنتين)	تايلاند، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الهند ، الأرجنتين (2004-2020)	PMG/ARDL التحليلي التجريبي	أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ كان سالب و معنوي (0.675864-)، و يشير هذا إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين النمو الاقتصادي و محددات الشمول المالي. و كشف التقدير أن أجهزة الصراف الآلي و عدد فروع البنوك التجارية لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بنسبة 0.343370% و 0.833304% بينما ارتبط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية بعلاقة عكسية 0.481430-%.
Yan Shen, Hu, Hueng	الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي: دراسة عبر البلدان	105 دولة	نموذج Dubin المكاني	الشمول المالي الرقمي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي و له آثار مكانية غير مباشرة على البلدان المجاورة.
Emara, Noha and El Said	الشمول المالي والنمو الاقتصادي: دور الحوكمة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (1965-2016)	GMM الوصفي التجريبي	الشمول المالي له تأثير إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المختارة، أن الشمول المالي الذي يقاس بمؤشر الوصول المالي للأسرة له تأثير إيجابي و هام من الناحية الإحصائية على النمو

				الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و لكنه يتطلب أنظمة إشرافية و تنظيمية مع دعم سيادة القانون و الاستقلال القضائي.
Samuel Stephen WAKDOK	تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا	نيجيريا (1990-2014)	VECM	تم استنتاج أنه للشمول المالي تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي في نيجيريا للمدى الطويل.
Dai-Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan	الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي	دول منظمة التعاون الإسلامي OIC	VAR التحليلي الوصفي التجريبي	وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات التي تمثل الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة، لكن مع الإشارة إلى اختلاف مستويات الشمول المالي بين دول العينة و راجع إلى عدة اختلافات قائمة بين دول منظمة التعاون الإسلامي و التي تتعلق بمستوى التدين و معدل الأمية، ومعدل الفائدة، مساواة بين الجنسين، مستوى الدخل، و رسم السياسات.

ثانيا: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد تفحص الدراسات السابقة التي ربطت بشكل مباشر الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، توصلنا إلى العديد من الدراسات حول هذا الموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية خاصة وأن الباحثين الاقتصاديين في مختلف البلدان خاصة النامية يولون أهمية كبيرة لهذا الموضوع نظرا لفائدته الكبيرة، ساعدتنا هذه الدراسات في التعرف على المراجع العلمية التي يمكننا الاعتماد عليها لإثراء الجانب النظري، ولاختيار متغيرات دراستنا القياسية، تختلف دراستنا عن هذه الدراسات في بعض النقاط:

- تتميز دراستنا الحالية من حيث الجانب النظري للبحث حيث تطرقنا بشكل مفصل حول المفاهيم الأساسية المتمثلة في: التعاريف، المؤشرات والأبعاد، الأهمية والفوائد، النظريات....لكل من الشمول

المالي والنمو الاقتصادي، على اختلاف معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.

- في دراستنا سنعمل بالنموذج القياسي ARDL لدراسة الظاهرة الاقتصادية، وهذا للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية سنة 2020 لأن أغلب الدراسات توقفت عند 2019.

رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا أنها اتفقت جلها على أن هناك أثر إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي، ولكن هذا يتوقف على العديد من العوامل المتمثلة في الحال العام لهذه العينات سواء كانت دول نامية أو متقدمة والسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة.

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل حول الشمول المالي حيث يمثل أداة سياسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، قمنا بذكر أهم مفاهيمه من حيث النشأة وأهميته مع تحديد المؤشرات والأبعاد، كما أثرينا الجانب النظري للنمو الاقتصادي فقمنا بذكر مفهومه بصفة عامة وأنواعه، النظريات الخاصة به مع تحديد مؤشراته والمقاييس الخاصة به، قمنا بدعم بحثنا كذلك ببعض الدراسات السابقة سواء عربية أو أجنبية ساعدتنا هذه الدراسات في التعرف على المراجع العلمية وكذالك لاختيار متغيرات دراستنا القياسية، استنتجت أغلب هذه الدراسات على أن الشمول المالي يساهم بصفة إيجابية على زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية

وقياسية لأثر

الشمول المالي على

النمو الاقتصادي

بالجزائر (2004-

2020)

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأصيل النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية التي تناولت فحوى إشكاليتنا. وما سنحاول في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية وكذلك بناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم محددات الشمول المالي بالجزائر خلال الفترة 2004 إلى غاية 2020. حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي سنحددها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا المقصد ارتأينا إلى التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة.
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة

يعتبر الشمول المالي واحد من المصطلحات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية وصانعي القرار ووكالات التنمية حول العالم، وهذا ما أدى بالعديد من الاقتصاديين بدراسة تأثيره على النمو الاقتصادي وخاصة على مستوى الدول النامية وأغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين وذلك بسبب ضمان الشمول المالي عملية الوصول إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل؛ الأقسام الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض وبالتكلفة المعقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية.

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بالنسبة لمؤشرات الشمول فيمكن تقسيمها إلى قسمين قسم متمثل في مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر ويتم تقييمه بعدد فروع البنوك (CBB) وعدد الصراف الآلي (ATM)، القسم الثاني هو مؤشر استخدام الخدمات المصرفية ويتم تقييمه بالودائع المحلية (DCB) والائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى (BCB)، أما بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فسنعتمد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أولا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر

سنوضح في هذا الجزء تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2020:

الشكل رقم (2-1): تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

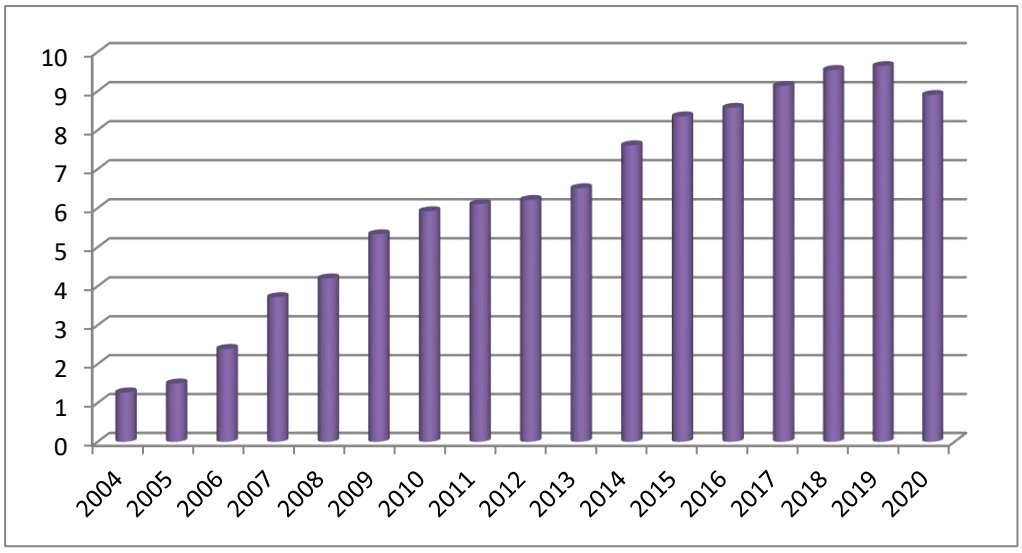

ماكينات الصراف الآلي ATM(لكل 100 ألف بالغ)

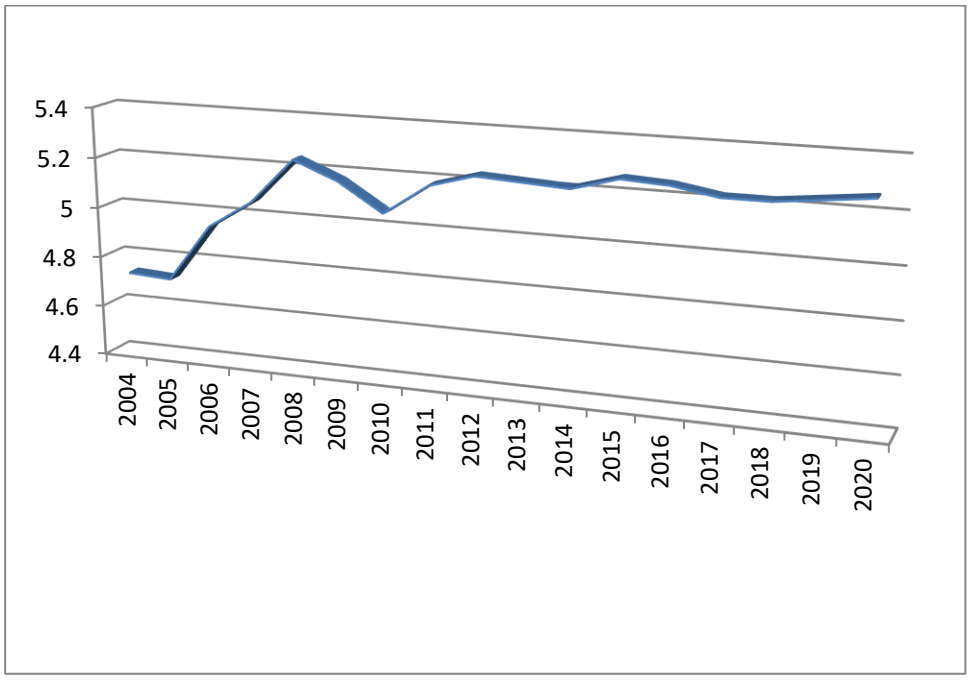

عدد فروع البنوكCBB(لكل 100 ألف بالغ)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد ماكينات الصراف الآلي ATM (لكل 100 ألف بالغ) تطور متواصل ومستمر من 5.33 في 2009 إلى 9.64 في 2019 أما بالنسبة ل2020 فقد شهدت تراجع طفيف إلى 8.9 رغم هذا التطور فهو يعتبر ضعيف نوعا ما فلو نظرنا إلى بعض الدول العربية المجاورة مثل المغرب التي شهدت في نفس المرحلة الزمنية تطورا ملحوظا من 18.24 إلى 28.61 وكذلك مصر من

7.69 إلى 22.06، بالنسبة لعدد فروع البنوك CBB (لكل 100 ألف بالغ) فرغم التحسن الصغير من سنة لأخرى إلى أنها لا تزال متواضعة الانتشار حيث بلغ عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ 5.26 فرع سنة 2020 وهو معدل بعيد جدا عن المعدل الدولي حيث المعيار الدولي للكثافة المصرفية يقدر بفرع واحد لكل 10000 فرد.

الشكل رقم (2-2): تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

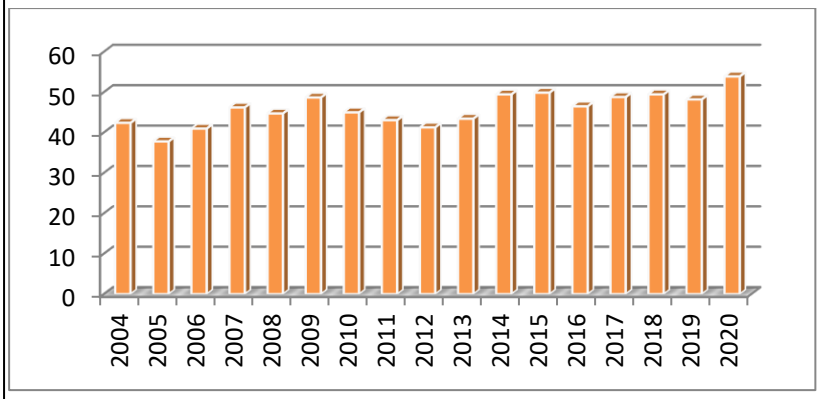

الودائع المحلية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

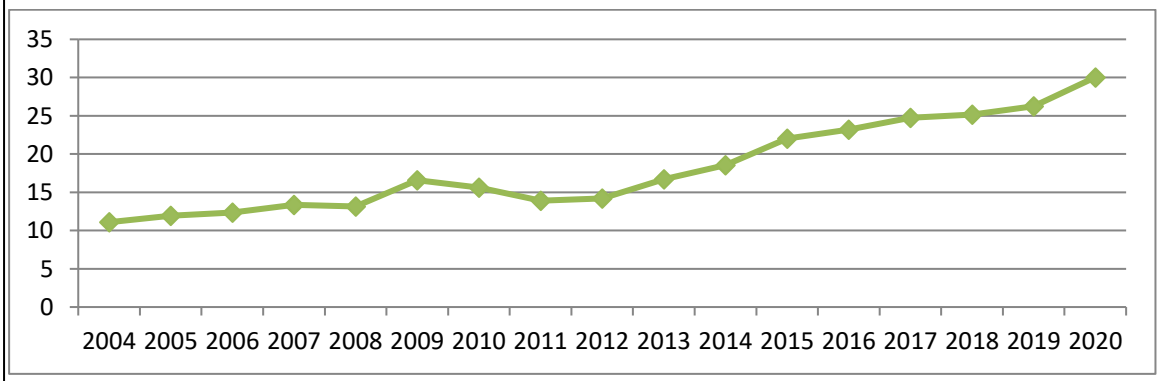

الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يسمح مؤشر استخدام الخدمات المصرفية من التعرف على مدى استخدام الزبائن للخدمات المصرفية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس ذلك نجد نسبة الودائع المحلية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أعلاه أن نسبة الودائع المحلية DCB قد شهدت حركة متفاوتة من 2004 إلى

2020 حيث شهدت 2020 أعلى نسبة ب 53.8796% أما أقل نسبة فقد كانت سنة 2005 ب 37.78471%، بالنسبة للائتمان الخاص BCB فقد سجلت أقل نسبة لها خلال سنتي 2004 و2005 حيث لم تتجاوز 11% من الناتج المحلي الإجمالي، لتبدأ بعد ذلك هذه النسبة بالارتفاع من 11.92925% سنة 2005 إلى 30.0406% سنة 2020 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ويعكس هذا المؤشر قدرة وفعالية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، أي قدرتها على تحفيز سلوك الادخار المصرفي لدى الأفراد.

ثانيا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

سنوضح في هذا الجزء تطور مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2020 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

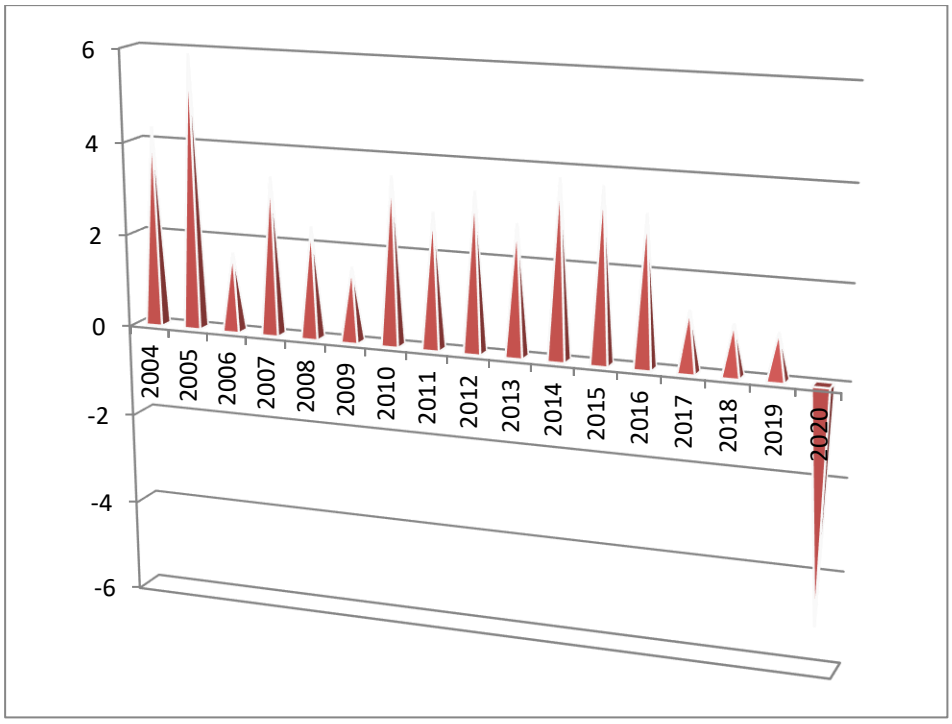

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ أعلاه أن الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009؛ شهدت هذه الفترة تراجع في معدلات النمو الاقتصادي من 4.3% ثم صعدت إلى 5.9% في 2005 لتشهد هبوط كبير سنة 2009 حيث وصلت إلى نسبة 1.6% مقارنة بسنة 2003 أين وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 6.9%، على الرغم

من قيام الدولة الجزائرية بعدة مشاريع تنموية ضخمة لم تشهدها من قبل مثل برنامج دعم النمو (2005-2009)، الذي خصص له غلاف مالي قدره 8705 مليار دينار (بنك الجزائر 2009)، أي ما يعادل 114 مليار دولار الذي كان من أهدافه الرئيسية: القضاء على البناء الهش، تطوير البني التحتية، تجسيد برنامجي الهضاب العليا والجنوب، الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام عقود شراكة وتشجيع القطاع الخاص. ننتقل إلى الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014؛ خلال هذه الفترة تم مواصلة دعم معدلات النمو من طرف الحكومة وذلك من خلال برنامج توطين النمو (2009-2014) الذي خصص له مبلغ مالي ضخم قيمته 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو والمشاريع التي تم انجازها، إلا أن كل هذه البرامج والأغلفة المالية التي صرفت لم تعمل على تحسين معدلات النمو حيث تراوحت بين 2.8% كأقل نسبة و 3.8% كأعلى نسبة، كذلك تأثير أزمة 2008 التي حلت بالاقتصاد العالمي على الدول النامية كان لها دور سلبي في التأثير على معدلات النمو. الفترة الأخيرة هي الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020؛ حيث شهدت تراجع كبير جدا من 3.7% سنة 2015 إلى 1% سنة 2019، وهذا راجع إلى التراجع المستمر في أسعار النفط خاصة في سنة 2014 أين وصلت إلى أرقام لم تشهدها منذ أكثر من عشرون سنة، كذلك تراجع نسبة حصة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة، أما سنة 2020 فقد شهدت سقوط كارثي في معدل النمو الاقتصادي حيث قدرت النسبة ب-5.1%يمكن القول أن هذا النمو السلبي كان بسبب الأداء السيئ لقطاع النفط والغاز الحيوي لكن السبب الأكبر هو جائحة كورونا التي عصفت باقتصاد العالم وإجراءات العزل العام جراء تفشي الفيروس.

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بهذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولا: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت إشكالية موضوعنا يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 ATM_t + \beta_2 CBB + _t \beta_3 DCB_t + \beta_4 BCB_t + \\ + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

حيث β0 هو الثابت . ,β1 ,β2 ,β3, و β4 على التوالي هي معلمات التقدير. εit. هو حد الخطأ. أما t تشير إلى السلسلة الزمنية (t = 1, 2,…, 17).

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (02-01) : يوضح متغيرات دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
ماكينات الصراف الآلي	مستقل	ATM	لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي
عدد فروع البنوك	مستقل	CBB	لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي
الودائع المحلية	مستقل	DCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى	مستقل	BCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نموذج الدراسة .

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية كالبنك الدولي. وفيما يلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

- **النمو الاقتصادي:** مقاس بالناتج المحلي الإجمالي GDP، يقيس النمو الاقتصادي تطور مستوى معيشة بلد ما خلال فترة زمنية محددة.

- **ماكينات الصراف الآلي:** يقيس عدد أجهزة الصراف المنتشرة في المناطق ATM لكل 100 ألف من السكان البالغين ويعتبر جهاز إلكتروني يستخدم لإجراء المعاملات المصرفية، ويتميز بسهولة الاستخدام والسرعة والتوفر الدائم.
- **عدد فروع البنوك التجارية:** تقوم البنوك بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء، تقاس حسب كل 100 ألف من السكان البالغين.
- **الودائع المحلية:** تعرف الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من المال يمنحها الزبون إلى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات المصرف، ويمكنه من سحب الوديعة وفق صيغة يتفق عليها، وقد يحصل على فائدة معينة ويوجب الزبون حماية الوديعة والمحافظة عليها، فيما يسمح للمصرف استغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة لفترة محددة أو غير محددة، تقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي.
- **الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى:** هو عقد إقراض مال أو منح تسهيلات (تمويل أصول وبضائع وغيرها) يتم بين طرفين احدهما المصرف والطرف الآخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف (فائدة، عائد على الاستثمار) أو (عائد مرابحة أو استصناع أو عمولة في المصارف الإسلامية) مقابل تسديد هذا المبلغ الذي تم منحه للعميل على فترات زمنية متعددة متفق عليها حسب بنود العقد، يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمدنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2020 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وهذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد الأثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الأنسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات،حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من البنك الدولي WB.

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

لتحديد أثر محددات الشمول المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2020 يتوجب علينا أولا دراسة استقرارية المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج ARDL.

أولا : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الإحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار KPSS وهذا نظرا لكون الاختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان وهي عكس فرضيات اختبار ADF:

H0: السلسة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة؛

H1 السلسة تحتوي على جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (02–02) : نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	LM-Stat.	قيمة احتمال Prob
ATM	intercept	0.50	0.46
	trend and intercept	0.15	0.14
CBB	intercept	0.50	0.46
	trend and intercept	0.147	0.146
DCB	intercept	0.52	0.46
	trend and intercept	0.06	0.14
BCB	intercept	0.64	0.46
	trend and intercept	0.11	0.14
GDP	intercept	0.28	0.46
	trend and intercept	0.10	0.14

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 01).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى، والذي اظهر لنا أن المتغيرات الخاصة بالنموذج غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة LM-STAT أكبر من القيمة الحرجة عند 5%.

ثانيا:دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول

بما أن السلسة لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (02–03) : نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	LM-Stat	قيمة احتمال Prob
ATM	intercept	0.42	0.46
	trend and intercept	0.09	0.14
CBB	intercept	0.26	0.46
	trend and intercept	0.08	0.14
DCB	intercept	0.10	0.46
	trend and intercept	0.07	0.14
BCB	intercept	0.10	0.46
	trend and intercept	0.06	0.14

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 02).

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول، والذي أظهر لنا أن المتغيرات الخاصة بالنموذج مستقرة عند الفرق الأول و هذا لأن قيمة LM-STAT أصغر من القيمة الحرجة عند 5%.

المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran، ويتميز بأنه يمكن استخدامه في ما إذا كانت مستقرة عند مستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني. وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، و يعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة. ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية :

أولا: تقدير نموذج ARDL

بداية ستقدر معلمات النموذج بالمدى القصير وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (02–04): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 1) AdjRsq= 0.840672 DW= 3.422 Prob F(0.05)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.331593	0.335732	-0.987672	0.3961
ATM	10.68330	1.660744	6.432839	0.0076
ATM(-1)	-14.76843	2.684113	-5.502163	0.0118
ATM(-2)	4.010894	1.432483	2.799960	0.0679
CBB	39.81846	16.39796	2.428257	0.0935
CBB(-1)	-1.129250	11.43569	-0.098748	0.9276
CBB(-2)	13.35224	9.328138	1.431394	0.2477
DCB	-7.273437	2.934789	-2.478351	0.0894
DCB(-1)	11.43809	2.991151	3.823977	0.0315
BCB	-3.908622	2.381572	-1.641194	0.1993
BCB(-1)	2.570198	2.692282	0.954654	0.4102
C	-41.35804	19.90957	-2.077294	0.1293

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 03).

يشير الجدول أعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.05 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: عدد الصراف الآلي، فروع البنوك، الودائع المحلية والائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب84.06% كما أن احتمال بعض المتغيرات اقل من 1 % 5% 10 %حيث ارتبط مؤشر ATM وCBB وDCB بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حين BCB ارتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي. كما أن درجة الإبطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (1,2,2,1,1)كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (02-04) : يوضح لنا درجة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

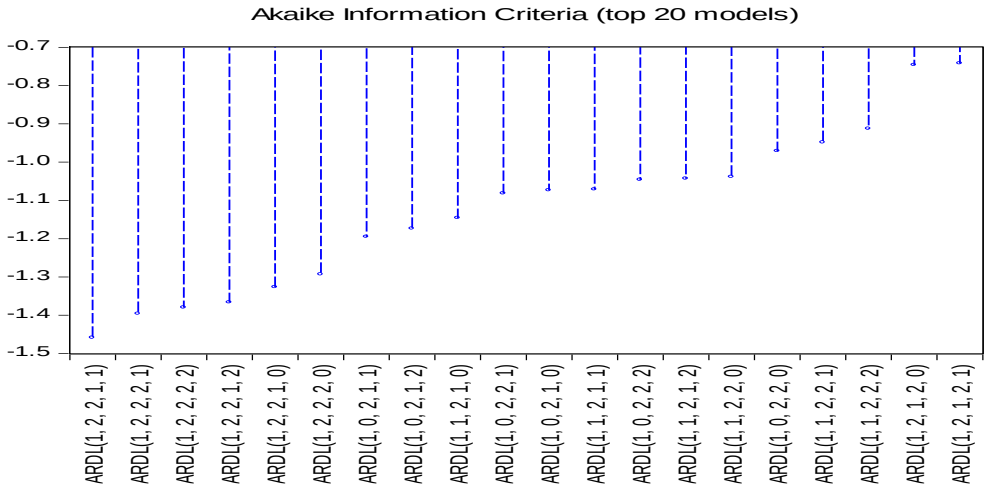

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews

ثانيا: منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانه من خلال الجدول التالي بحيث :

- ✓ H0: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1: وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-05) : نتائج اختبار testBounds

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	**15.550844**	10%	2.2	3.09
K		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 04).

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة والبالغة **15.550844** أكبر من القيم العظمى الجدولية 3.09، 3.49، 3.87، 4.37 عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. لذلك سنقوم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-06): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

CointegratingForm				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CBB)	39.818462	16.397958	2.428257	0.0935***
D(CBB(-1))	-13.352236	9.328138	-1.431394	0.2477
D(ATM)	10.683298	1.660744	6.432839	0.0076*
D(ATM(-1))	-4.010894	1.432483	-2.799960	0.0679***
D(DCB)	-7.273437	2.934789	-2.478351	0.0894***
D(BCB)	-3.908622	2.381572	-1.641194	0.1993
CointEq(-1)	-1.331593	0.335732	-3.966241	0.0286**
Cointeq = GDP - (39.0821*CBB -0.0558*ATM + 3.1276*DCB -1.0051*BCB -31.0591)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CBB	39.082108	29.031642	1.346190	0.2709
ATM	-0.055752	1.047164	-0.053241	0.9609
DCB	3.127574	2.983761	1.048198	0.3715
BCB	-1.005130	0.890848	-1.128285	0.3413
C	-31.059074	21.034706	-1.476563	0.2363

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 05).

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (**-1.331593**) وقيمة احتماله **0.028** أقل من 5% فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير

التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (ATM,CBB,BCB,DCB). لكن لم تظهر لنا معاملات التقدير بالمدى الطويل بدلالة إحصائية عند 10%، 5%، 1% .

رابعا: اختبارات صلاحية النموذج

في هذا الجزء سوف نتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية وهذا بالاستناد الى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث :

- ✓ H0: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
- ✓ H1:عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.456050	Prob. F(2 .1)	0.4113
Obs*R-squared	12.46283	Prob. Chi-Square (2)	0.0020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 06).

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfreyالموضحة في الجدول أعلاه، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن Prob. F=0.41و هي أكبر من 5 %وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- اختبار تجانس التباين البواقي:

تشير نتائج اختبار تجانس التباين البواقي من خلال الجدول أدناه بحيث :

- ✓ H0: تجانس التباين البواقي
- ✓ H1:عدم تجانس التباين البواقي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.401884	Prob. F(1,12)	0.2593
Obs*R-squared	1.464449	Prob. Chi-Square(1)	0.2262

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 07).

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن قيم الاحتمال اكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية. وهي خلو النموذج من المشاكل القياسية الخاصة تجانس التباين البواقي ونقبل الفرضية الصفرية.

ج- اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

تشير نتائج اختبار صحة تحديد الشكل الدالي من خلال الجدول أدناه بحيث :

الجدول رقم (02-09): نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
Value		df	Probability
t-statistic	0.687796	2	0.5626
F-statistic	0.473063	(1,2)	0.5626

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 08).

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.5626 و هو أكبر من5%، هذا ما يثبت صحة و ملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

د-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-05):يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

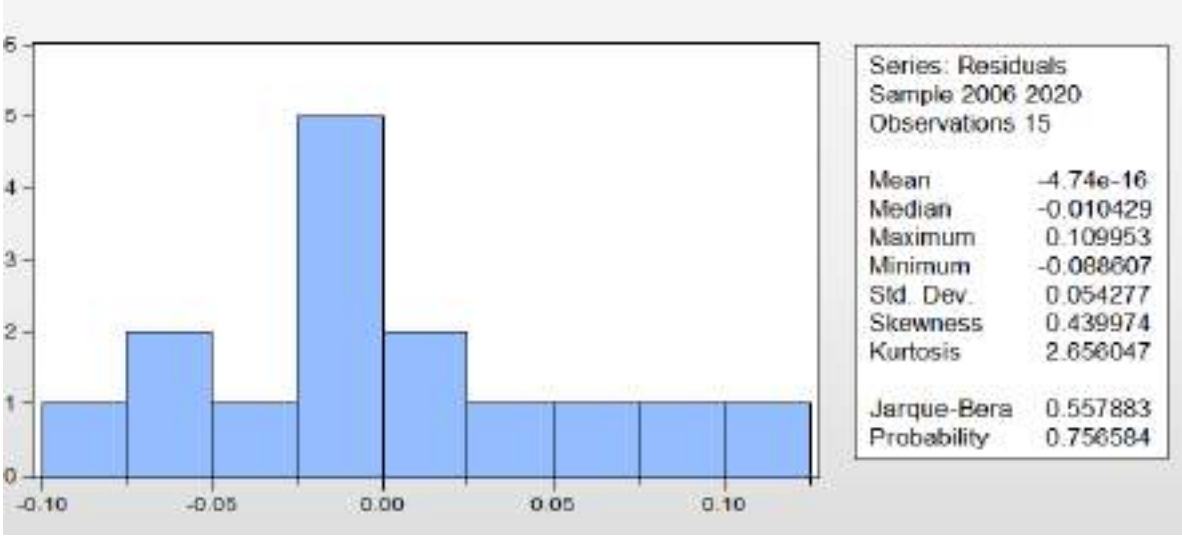

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

يتضح من الشكل أعلاه أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعيا إذ بلغت قيمة Jarque-Bera (0.557883) بقيمة احتمالية (0.756584) وهي أكبر من مختلف درجات معنوية عند 1%، 5%، 10% .

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار ينهما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.(CUSUMSQ) .

الشكل (02-06):يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي

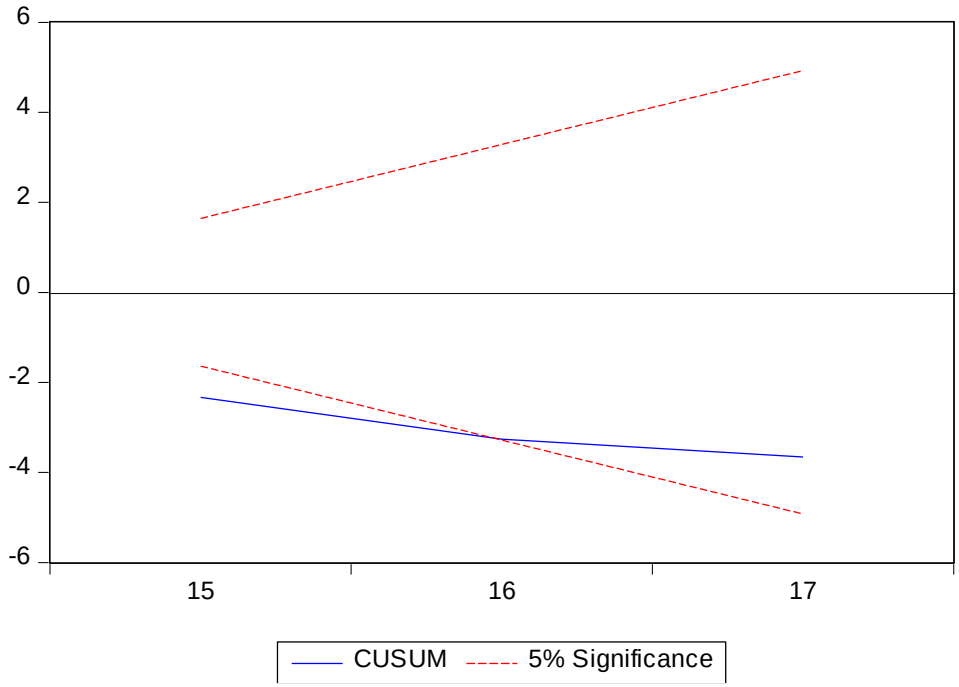

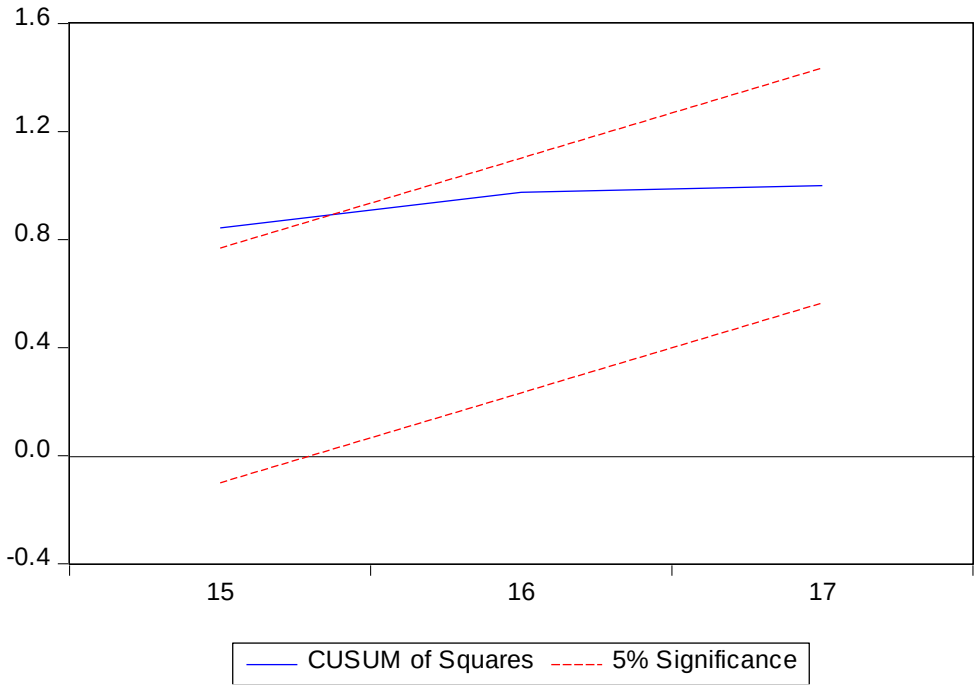

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على EVIEWS

يبين لنا من الشكل أعلاه أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة ما عدا فترة قبل سنة 2014 حيث يظهر خارج حدود المنطقة الحرجة وهذا راجع إلى التراجع المستمر في أسعار النفط أين وصلت إلى أرقام لم تشهدها منذ أكثر من عشرون سنة مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فقد وقعت أيضا داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % ما عدا فترة سنة 2014 نفس الشيء. وعليه يمكننا أن نؤكد من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

سادسا: تفسير نتائج الدراسة

بناءا على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي أظهر لنا أن معامل التحديد المصحح بنسبة 84.06% وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة (عدد الصرافاتATM، فروع البنوكCBB، الودائع المحليةDCB، الائتمان من بنوك الودائعBCB) استطاعت بشكل كبير أن تفسر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDP، كما أن النموذج أعطى جودة إحصائية بحيث قيمة احتمال فيشر

قدرت ب0.05، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 1.768410- وذو دلالة إحصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وقوة إرجاع التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة. كما أن معاملات التقدير أظهرت لنا المعنوية الإحصائية بالنسبة للمدى القصير فقط وفيما يلي سنقدم تفسير للمتغيرات كل على حدا:

- **المتغيرَ ATM** والذي يعبر على عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ ظهر لنا عند تقدير المعادلة على المدى القصير للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004-2020، بإشارة موجبة وذو دلالة إحصائية عند 1%، حيث أن مؤشر ATM يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ب 10.68 وحدة، وهذا ما يبين أهمية توفر الصرافات الآلية الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز حركة النشاط التجاري والاقتصادي.
- **المتغير CBB** والذي يعبر عن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ ظهر لنا عند تقدير المعادلة على المدى القصير، بإشارة موجبة و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% حيث أنه عند زيادة نمو هذا المؤشر بوحدة واحدة خلال نفس الفترة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب39.81 وحدة، وهذا ما يبين أهمية هذا المتغير نفسه نفس عدد الصرافات الآلية الذي يمكن تعريفهم بتوافر الخدمات المصرفية فارتفاع المؤشر يعكس سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل.
- **المتغير DCB** والذي يعبر عن الودائع المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ظهر لنا بإشارة موجبة عند تقدير المعادلة بالمدى القصير وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ب11.43 وحدة، وهذا راجع إلى إستراتيجيات جذب الودائع التي تعمل بها البنوك الجزائرية مثل (إستراتيجية المنافسة غير السعرية، سداد المدفوعات نيابة عن العميل، التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية...إلخ)، ويعود هذا الاهتمام بالودائع في كونها تمثل أهم مصدر للتمويل في أي بنك سواء كان تقليديا أو إسلاميا.
- **المتغير** BCB والذي يعبر عن الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي، حيث ظهر لنا سواء عند تقدير المعادلة بالمدى القصير أو الطويل بدون دلالة إحصائية معنوية وبالتالي لا يوجد علاقة بين المتغير والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب

بعض العوامل المؤثرة سواء المرتبطة بالبنك (درجة السيولة، الحصة السوقية للبنك..) أو العميل (رأسماله وقدرته على السداد، الضمانات، الظروف العامة...) والعوامل الخاصة بالقرض والقيود والتشريعات القانونية، حيث تظهر لنا عدم وجود ثقة بين البنوك و العميل خاصة بعد السياسة الإقراضية التوسعية التي تبنتها الجزائر في فترة 2009إلى غاية 2011 دون مراعاة الضوابط والشروط الصحيحة للائتمان، وكذلك تفادي العملاء الاقتراض بسبب عدم توافقها مع الدين الإسلامي باعتبارها قروض ربوية ما أدى الحكومة الجزائرية على تشجيع الهندسة المالية الإسلامية مع تعقيد الإجراءات المتبعة وهيمنة القطاع العمومي.

خلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004إلى غاية سنة 2020 و من النتائج المتوصل إليها بهذا الفصل هي:

- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة KPSS، إلى استقرار المتغير التابع عند المستوى I_0 واستقرار المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول I_1. هذا ما خولنا لاستخدام نموذج ARDL.
- ظهر لنا احتمال فيشر ب0.05 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج و قدرة المتغيرات المستقلة: (عدد الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، الودائع المحلية، الائتمان الخاص) على تفسير المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ب84.06%. كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 1.768410- وذو دلالة إحصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ظهرت لنا العلاقة المعنوية الايجابية على المدى القصير بمجموعة من المتغيرات كعدد الصراف الآليATM، عدد فروع البنوك التجاريةCBB، الودائع المحليةDCB، في حين ظهر متغير الائتمان الخاص للودائع المحليةBCB بدون علاقة معنوية مع النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

خاتمة

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية، حيث يعتبر وسيلة لتعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها لتحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي، أثبتت العديد من الدراسات على وجود ترابط قوي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وما سعت له هذه الدراسة هو إثبات هذه الفرضية أو عدمها بإسقاطها على حالة الجزائر، بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأصيل النظري لكل من الشمول المالي والنمو الاقتصادي مرورا إلى تحليل الدراسات التجريبية التي استنتجت في مجملها أن هناك أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثاني والذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2020، والذي استند على مجموعة من المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

نتائج واختبار الفرضيات:

تم إعداد ثلاث فرضيات مسبقا والتي تمثل ايجابيات أولية للإشكالية المطروحة، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ ظهرت لنا علاقة طردية بين مؤشر توافر الخدمة المصرفية الممثل في عدد الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية مع النمو الاقتصادي، وذو دلالة إحصائية معنوية حيث تعتبر الكثافة المصرفية أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى قرب المؤسسات المالية من العملاء لتساهم في التوسع التجاري وكذا الاقتصادي.
- ✓ يوجد علاقة طردية بين الودائع المحلية والنمو الاقتصادي، مع دلالة إحصائية معنوية حيث تعتبر الودائع أكبر مصدر لتمويل البنوك ما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.
- ✓ عدم وجود أي تأثير لمؤشر الائتمان الخاص من بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى حيث لم يظهر أي دلالة إحصائية معنوية، وذلك بسبب عدة عوامل كتعقيد الإجراءات المتبعة وهيمنة القطاع

العمومي، أسباب دينية، عدم التوسع في التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة، تأثير إلغاء القروض الاستهلاكية المصرفية على أنشطة البنوك التجارية.

ومنه نقبل الفرضية الأولى التي مفادها أن لمتغيرات الشمول المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وذلك عند دراسة قصيرة الأجل ما عدا متغير الائتمان الخاص من بنوك الودائع كما نقبل **الفرضية الثالثة** التي مفادها أنه ليس لمتغيرات الشمول المالي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عند دراسة طويلة المدى.

توصيات الدراسة:

بناءا على نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات:

- حسب الدراسة مؤشر توافر الخدمات المصرفية (عدد الصراف الآلي، عدد فروع البنوك) له تأثير قوي على النمو الاقتصادي لهذا يجب العمل على زيادة معدل الانتشار البنكي والصراف الآلي في مختلف أنحاء الوطن بغية تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة وجودة مقبولة.
- إتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تسهيل الإجراءات المتبعة للحصول على قروض مع تشجيع الصيرفة الإسلامية لجذب فئة كبيرة من العملاء التي تتفادى الاقتراض لأسباب دينية.

قائمة

المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- د.صلاح الدين مُحَمَّد أمين الإمام، د.صادق راشد الشمري، "الشمول المالي و الميزة التنافسية (تجارب محلية و دولية)"، دار اليازوري العلمية ، الأردن، 2020.
- جلال خشيب، "النمو الاقتصادي" ، شبكة الألوكة، موقع إلكتروني، 2014.
- د.علاء الدين جعفر مُحَمَّد علي ، "النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية و القرآن الكريم" ، ثائر جعفر العصامي الفنية الحديثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، العراق ، 2011.
- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية(المفاهيم و الخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات)"، الناشر:مطبعة البحيرة، مصر، أكتوبر 2008.

ب. الأطروحات والمذكرات:

- أمين الله بوعلام، "السياسات الديموغرافية و النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي (معسكر)، الجزائر، 2019/2018.
- حسين علي عويش مُحَمَّد الشامي، "تحليل العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016.
- مُحَمَّد عيسى إبراهيم عبد الله، "محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2019.

ج. المجلات والمقالات والمؤتمرات:

- سمير عبد الله و آخرون، "الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2016.

- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، "دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة(دراسة تحليلية) "، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 5، العدد1، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.
- أحمد خروبي لقواس ، "الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي (تجربة المملكة السعودية)" ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) الجزائر ، 2022.
- د.صورية شنبي ،د.السعيد بن لخضر ،"أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) "،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 4 ، العدد1 ، 2019 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة /الجزائر.
- د.محمد محروس سعدوني، "الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "، جامعة المنوفية، كلية الحقوق الدراسات العليا و البحوث /مصر.
- بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، "الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية " ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان-أربيل في العلوم الإدارية و المالية /العراق، 27-28 جوان 2018.
- د.عادل عبد العزيز السن، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الدول العربية القاهرة /مصر، 2019.
- أمين حواس، "نماذج النمو الاقتصادي"، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.
- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلد 17، عدد خاص ،الجزائر،2020.
- ناصر صلاح الدين غربي، "دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد: 07، العدد: 01،2022.
- حسن أمين محمد محمود، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية (JCES)، المجلد: 11، العدد: 02، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية/مصر، 2020.

- نيد صفاء، "تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مجلة –دراسات اقتصادية–، المجلد: 16، العدد: 02، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة/الجزائر، 2022.
- بن منصور نجيم، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 18، العدد: 28، جامعة مُحَّد بن أحمد وهران2/الجزائر، 2022.
- مُحَّد عبد العظيم أحمد مُحَّد، "العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد: 17، العدد: 01، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية/مصر، 2022.
- نبيل بهوري، "الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه– دراسة حالة الدول العربية–"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 10، العدد: 03، جامعة خميس مليانة/الجزائر، 2019.
- رسول حميد، مولوج رمضان، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (2004–2019)"، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد: 07، العدد: 01، جامعة البويرة/الجزائر، 2023.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Articles:

- Amina BENHADDOU et al, "Financial Inclusion and Economic Growth in North African Countries: An Empirical Study (2000-2020)", International Conference on: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability: Development Challenges and Prospects, University of Abou Bekr Belkaid Tlemcen– ALGERIA, September 28/29, 2022.
- Dai-Won Kima , Jung-Suk Yub , M. Kabir Hassan, "Financial inclusion and economic growth in OIC countries" , Research in International Business and Finance Volume 43, January 2018.
- Samuel Stephen WAKDOK, « The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis", International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, volume:05, Issue:02, 2018.
- Emara, Noha and El Said, Ayah, "Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries", Rutgers University, City University London, 2019.

- Yan Shen , Wenxiu Hu, C.James Hueng, "Digital Financial Inclusion and Economic Growth: A Cross-country Study", International Conference on Identification, Information and Knowledge in the internet of Things,2020.
- BELHIA and TCHIKO , "**Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries: A dynamic Panel Data Approach"**, International Conference on: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability: Development Challenges and Prospects, University of Abou Bekr Belkaid Tlemcen– ALGERIA, September 28/29, 2022.

2) Web Site:

- https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex (البنك الدولي)

الملاحق

الملحق رقم 01: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار KPSS لنموذجين:

المتغير ATM:

Null Hypothesis: ATM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.500657
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: ATM is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.150714
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير CBB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.505230
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.147334
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير DCB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.520562
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.063072
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير BCB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.648519
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.110454
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير GDP:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.289406
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.106510
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق رقم 02: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الأول لاختبار KPSS لنموذجين:

المتغير ATM:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.420628
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.099300
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير CBB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.268924
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.085126
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير DCB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.103075
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.070064
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المتغير BCB:

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.103075
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.065794
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/19/23 Time: 17:52
Sample (adjusted): 3 17
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): ATM CBB DCB BCB
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 81
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.331593	0.335732	-0.987672	0.3961
ATM	10.68330	1.660744	6.432839	0.0076
ATM(-1)	-14.76843	2.694113	-5.502163	0.0118
ATM(-2)	4.010894	1.432493	2.799360	0.0679
CBB	39.81946	16.39796	2.429257	0.0935
CBB(-1)	-1.129250	11.43569	-0.098746	0.9276
CBB(-2)	13.35224	9.326138	1.431594	0.2477
DCB	-7.273437	2.934769	-2.478351	0.0894
DCB(-1)	11.43809	2.991151	3.823977	0.0315
BCB	-3.908622	2.381572	-1.641194	0.1993
BCB(-1)	2.570196	2.692282	0.954654	0.4102
C	-41.36804	19.80957	-2.077294	0.1293

R-squared	0.966858	Mean dependent var	0.794449
Adjusted R-squared	0.930672	S.D. dependent var	0.293745
S.E. of regression	0.117251	Akaike info criterion	-1.459436
Sum squared resid	0.041243	Schwarz criterion	-0.891996
Log likelihood	22.93927	Hannan-Quinn criter.	-1.464470
F-statistic	7.715391	Durbin-Watson stat	3.422243
Prob(F-statistic)	0.059512		

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 04: نتائج اختبار bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	15.55084	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	15	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 05: تقدير العلاقة في المدى الطويل و نموذج تصحيح الخطأ

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-41.35804	19.90957	-2.077294	0.1293
GDP(-1)*	-1.331593	0.335732	-3.966241	0.0296
ATM(-1)	-0.074239	1.395193	-0.053595	0.9606
CBB(-1)	52.04145	28.94062	1.798214	0.1700
DCB(-1)	4.154654	3.800575	1.095796	0.3533
BCB(-1)	-1.338424	1.198759	-1.116508	0.3456
D(ATM)	10.68330	1.660744	6.432839	0.0076
D(ATM(-1))	-4.010894	1.432483	-2.799960	0.0679
D(CBB)	39.81846	16.39796	2.428257	0.0935
D(CBB(-1))	-13.35224	9.326136	-1.431394	0.2477
D(DCB)	-7.273437	2.934789	-2.479251	0.0884
D(BCB)	-2.908622	2.381572	-1.641194	0.1993

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	-0.055762	1.047164	-0.053241	0.9609
CBB	39.08211	29.03164	1.346190	0.2709
DCB	3.127574	2.963761	1.048198	0.3715
BCB	-1.005130	0.890849	-1.128295	0.3413
C	-31.05907	21.03471	-1.476563	0.2363

EC = GDP - (-0.0558*ATM + 39.0821*CBB + 3.1276*DCB -1.0051*BCB -31.0591)

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 06: اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.456050	Prob. F(2,1)	0.4113
Obs*R-squared	12.46283	Prob. Chi-Square(2)	0.0020

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 07: اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.401884	Prob. F(1,12)	0.2593
Obs*R-squared	1.464449	Prob. Chi-Square(1)	0.2262

المصدر: مخرجات EViews 10

الملحق رقم 08: اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) ATM ATM(-1) ATM(-2) CBB CBB(-1) CBB(-2) DCB DCB(-1) BCB BCB(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.687796	2	0.5626
F-statistic	0.473063	(1, 2)	0.5626

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.007889	1	0.007889
Restricted SSR	0.041243	3	0.013748
Unrestricted SSR	0.033354	2	0.016677

المصدر: مخرجات EViews 10

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 2004-2020، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام النموذج ARDL. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة ما عدا متغير الائتمان الخاص من بنوك الودائع الذي لم يظهر أي معنوية إحصائية، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل لكن لم تظهر لنا معاملات التقدير بالمدى الطويل للمتغيرات المستقلة بدلالة إحصائية معنوية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، الائتمان الخاص، الجزائر.

Abstract :

This study aimed to measure the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Algeria, based on annual data for the period 2004-2020, and to achieve this goal, the ARDL model was used. The study concluded that there is a short-term integration relationship between the variables of the study, except for the private credit variable from deposit banks, which did not show any statistical significance.

Keywords: financial inclusion, economic growth, private credit, Algeria.

Résume :

Cette étude visait à mesurer l'impact des indicateurs d'inclusion financière sur la croissance économique en Algérie, sur la base de données annuelles pour la période 2004-2020, et pour atteindre cet objectif, le modèle ARDL a été utilisé. L'étude a conclu qu'il existe une relation d'intégration à court terme entre les variables de l'étude, à l'exception de la variable de crédit privé des banques de dépôt, qui n'a montré aucune signification statistique.

Mots clés: inclusion financière, croissance économique, crédit privé, Algérie.